الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
الاثنين ١٤ شعبان ١٤٢٦ هـ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ العدد ٩٧٩٢

السعودية: توقعات أن يشهد شهر رمضان زيادة في أعداد المقترضين من القطاع العسكري

ستغطي جانبا من النفقات التي ينوون القيام بها

الرياض: منيف الصفوقي
يستعد العديد من منسوبي القطاعات العسكرية في الوقت الحالي للتقدم بطلبات اقتراض جديدة تزامنا مع بداية صرف الزيادة المقررة بـ ١٥ في المائة مع بداية شهر رمضان المقبل.

وأشار عاملين في القطاع العسكري الى أن الزيادة الأخيرة في الرواتب والتي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ستساعد في الحصول على مبالغ مالية أعلى من التي سيحصلون عليها حال تقدمهم في الوقت الراهن.

وأضافوا أن المبالغ المالية التي يحاولون التحصل عليها ستغطي جانبا من النفقات التي ينوون القيام بها مثل شراء منازل سكنية إلى جانب توفير بعض الكماليات.

وأشار خالد الفرحان مسؤول مبيعات وخدمات عملاء في مؤسسة الراجحي المصرفية إلى أن الفترة الماضية التي أعقبت الإعلان عن الزيادة زاد فيها الاستفسار عن المبالغ المالية التي يمكن للعسكريين الحصول عليها عن طريق برامج التمويل المختلفة، مشيرا إلى أن عدد المقترضين انخفض نسبيا حيث بين أن الفترة الحالية والتي تقع بين شهري يوليو (تموز) وأكتوبر (تشرين الاول) تعد الأكثر في عدد المقترضين، موضحا أن بعض أصحاب طلبات التمويل ألغوا طلباتهم إلى حين إضافة الزيادة في مرتباتهم.

وأكد ذلك أحد العاملين في القطاع العسكري في الإدارة المعنية بصرف شهادات التعريف بالرواتب حيث أفاد أن طلبات الإفادات انخفضت في الفترة التي أعقبت الإعلان، متوقعا أن يحدث إقبال كبير من قبل الراغبين في الاقتراض من الجدد أو من الذين ينوون تجديد قرضهم بعد دخول الزيادة حيز التنفيذ.

وتوقعت مصادر مالية أن يتوجه جزء من السيولة المالية التي سيقترضها بعض العسكريين إلى قنوات استثمارية لا تشترط التفرغ للتجارة لمزاولتها وعلى رأس هذه القنوات سوق الأسهم المحلية إضافة إلى القطاع العقاري.

من جهة أخرى توقعت المصادر المالية أن لا تشكل سيولة الاقتراض الجديدة إضافة مهمة للقطاع العقاري بحكم أن هناك تركيزا كبيرا من المجتمع على سوق الأسهم المحلية إضافة إلى أن سهولة تسييل الأموال في سوق الأسهم أفضل منها في السوق العقاري أو مناشط التجارة الأخرى.

و تتحفظ الجهات المصرفية على الإفصاح عن عدد العسكريين المقترضين لكنها في ذات الوقت تشير إلى أن منسوبي القطاع الحكومي العسكري والمدني يعتبرون الأعلى في فئات الموظفين اقتراضا بسبب أنهم يشكلون النسبة الأعلى من الموظفين في السعودية إلى جانب أن الجهات المصرفية تقدم لهم تسهيلات في الإقراض أكبر من المقدمة لموظفي القطاع الخاص. وفي السياق ذاته كشفت مصادر مصرفية أن حجم القروض والتمويل الذي قدمته البنوك التجارية السعودية حتى منتصف عام ٢٠٠٤ بلغ حوالي ٣٠٠ مليار ريال سعودي وذلك من خلال برامج متعددة ومتنوعة منها برامج تمويل المساكن والتمويل الشخصي بمفهوم التورق أو المرابحة أو توفير النقد مع الالتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتنوعت مجالات القروض والتمويل حيث بلغت ٢,٥ مليار ريال سعودي للتمويل العقاري و٣,٢٧ مليار ريال سعودي لشراء السيارات في حين تم وضع ٣٢ مليار ريال سعودي تحت مسمى قروض المجالات الأخرى في وقت استحوذت فيه قروض العقار والسيارات على نسبة ٤٨ في المائة من إجمالي القروض.

وتقدم هذه البنوك تسهيلات ومزايا لتشجيع العملاء، منها الشروط الميسرة مع سرعة التنفيذ بالنسبة للأفراد والمتاجرة ودراسة المشاريع والتأكد من جدواها الاقتصادية سواءً كانت صيغة التمويل صناعية أو مشاركة ونحوها.

وتوضح المصادر أن التسهيلات شملت أيضا تخفيض الحد الأدنى لراتب العميل المقترض وتخفيض نسبة العمولة وعدم وجود كفيل وتسديد القرض على مدة أطول ما يتيح للعميل فرصة أكبر لتحقيق أهدافه من مشروعه. كما يمنح القرض لأي سعودي يتقدم بطلب لذلك سواءً كان يعمل في القطاع العام أو الخاص على أن يستوفي الشروط الميسرة الموضوعة مثل؛ مدة عمل تصل إلى عام وأن يكون راتبه الشهري ما بين ٢٥٠٠ و٣٥٠٠ ريال سعودي مع تخفيض نسبة عمولة الإقراض على التمويل الشخصي إلى ما دون ٥ في المائة.

وأدت هذه الخطوة إلى زيادة ملحوظة في حجم الإقراض الشخصي لموظفي القطاعين العام والخاص حيث ارتفع حجم الائتمان المصرفي خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٤ بمقدار ٤٥,١٢ مليار ريال سعودي وهو ما يعد مؤشراً على زيادة إقبال المقترضين على الإفادة من برامج التمويل الشخصي بكافة أنواعها التي تطرحها البنوك السعودية على عملائها.